"الحكم الذاتي" ستار للاحتواء والضم

العملاء الصغار لن يستطيعوا تزييف ارادة الجماهير

مشروع « الحكم الذاتي » يتجاهل الفلسطينيين في الخارج تماما ٠

موقف النظام الاردني

« انتظاري » لمعرفة حصته في صفقة العصر !

من بيت حانينا الى بيرزيت الى غزة ٠٠ لا لمشروع بيغن ٠

ساندورز وقبله اثرتون وفانس عرفوا ممن راهنوا عليهم رأي الشعب الرافض ٠

مخطط « الادارة الذاتية » او ما اطلق عليه المشروع « الاسرائيلي » ذي النقاط الستة والعشرون الذي قدمه بيغن للمفاوض المصري باسم « الحكم الذاتي » هو احد القنوات الرئيسية التي شرع العدو الصهيوني في حفر مجراها اثر احتلاله الاراضي العربية في حزيران ١٩٦٧ للوصول الى هدفه الرامي أكساب احتلاله الارض الفلسطينية « الشرعية » المطلوبة، وتكريس هذا الاحتلال عبر اتفاقية للصلح والاعتراف والسلام يتم الوصول اليها ٠

ومخطط استيطان وغزو الارض العربية لم يتوقف عند حدود مؤامرة « الحكم الذاتي » بل تزاوج مع الاختيارات الصهيونية الاخرى والتي شكلت اذرع استراتيجية للوصول الى « دولة اسرائيل الكبرى » ويقف في طليعتها :

١ ـ مصادرة الاراضي العربية سواء بالاحتلال او الشراء ووضع اليد ٠

٢ ـ الاستيطان وزرع شبكة كثيفة من المستوطنات الزراعية والزراعية العسكرية (النامال) في اي منطقة تصلها يد الغزو الصهيوني ٠

٣ ـ الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة واستقدام مستوطنين جدد ٠

● السادات اعطى العدو الفرصة الثمينة

ولقد قدم السادات ونظام حكمه فرصة تاريخية ثمينة وخدمة كبرى للعدو الصهيوني بتوقيعه على اتفاقيات كامب ـ ديفيد الخيانية ، والتي تضمنت « وجهة النظر الاسرائيلية » فيما يتعلق « بالحكم الذاتي » للضفة الغربية وقطاع غزة ، والتي يتلخص أفقها في اجراء انتخابات في هاتين المنطقتين تتمخض عن نجاح مجموعة من الرموز والشخصيات التي تقبل السير في هذا الركب الخياني السافر وباستمرار الاحتلال والمستوطنات في الضفة والقطاع ، تحت يافطات مختلفة لتشكل هذه بدورها مجلسا اداريا اضافة لمندوب اسرائيلي (بمثابة المندوب السامي) لادارة شؤون الضفة والقطاع الحياتية (الصحية وشؤون البلديات والزراعية ـ الخ) وترك الباب في المشروع الصهيوني مفتوحا لمشاركة الاردن في هيكلية « الادارة الذاتية » وفق التصور الاسرائيلي ، لاحكام الطوق امنيا وسياسيا واداريا على فلسطيني « الحكم الذاتي » ٠

● مقدمات المشروع

ومن الجدير بالذكر فان مشروع « الحكم الذاتي » ومؤامرته بدأت مباشرة بعد احتلال الاراضي العربية عام ١٩٦٧ حيث شرعت اجهزة العدو في التحرك عبر قياداتها ورموزها المعروفة : ساسون ودايان وآيغال الون ورزرائيلي وشمعون بيريس ، ثم اخيرا مناحيم بيغن ومشروعه الذي باعزه للسادات وابتلعه بكل سهولة وتواطىء ، وعليه جرت سلسلة متصلة من الاتصالات واللقاءات برموز ووجوه الضفة الغربية وقطاع غزة لجس النبض من جهة ولبلورة جوانب المخطط من جهة اخرى ٠

وكانت انتخابات البلديات والمجالس القروية هي مدخل العدو او قل الطعم الذي قذفه للوصول الى المرحلة الاولى من مخططه ـ المؤامرة ، والتي كانت تستهدف خلق اطار من الفلسطينيين المدجنين القابلين بالتعايش مع الكيان الصهيوني وتحت مظلته ووفق قوانينه ، وليتدرج اكثر في ابراز هذا الاطار القيادي من فلسطيني الانتخابات عبر تسليمهم مهام ادارية لتسيير شؤون مناطقهم عبر المجالس البلدية ،، واضفاء صبغه سياسية متدرجة ايضا على من تفرزهم الانتخابات وخصوصا اولئك المقبولين من لدن سلطات الاحتلال ، ليصبحوا فيما بعد المحاور الفلسطيني « المناسب » في اية مفاوضات لحل الصراع العربي ـ الفلسطيني ، وليكونوا الاداة « الواقعية » والمتورطة لقبول الحل الاسرائيلي « للمسألة الفلسطينية » بالتنسيق العضوي ضمن لجان مع حكومات اسرائيل والاردن ومصر ، وهذه يمثلها مندوبين في اللجان القيادية المشرفة على الادارة الذاتية عدا عن قوات بعضها المشاركة في ترتيبات الامن ٠

● كانتونات الضفة والقطاع

وحسب خطة المشروع الاساسي للادارة المحلية ، وكما ذكرت اذاعة الجيش الاسرائيلي فان الضفة الغربية ستقسم الى ثلاث مقاطعات : مقاطعة شمالية تشمل نابلس وطولكرم وجنين ، ومقاطعة وسط وتشمل رام الله والبيرة واريحا ، والمقاطعة الجنوبية وتشمل الخليل وبيت لحم ٠

وفيما يبدو فان « البرامج الخاصة بالادارة الذاتية في الضفة الغربية جاهزة الان في وزارة الدفاع » وعرضت على رؤساء البلديات ، ولقد حرصت سلطات العدو ان تشيع عشية واثناء مفاوضات كامب ديفيد ان مباحثاتها مع بعض الشخصيات السياسية في الضفة كانت « مشجعة » لموشي دايان بدرجة معقولة لكي يوصي بيغن بادخال بعض التعديلات في المشروع اذ ستقبل « اسرائيل » أن تتولى قوة محلية مهمة الاشراف على النظام في هذا الاقليم ، واكدت اجهزة الكيان الاستيطاني على موقفها ابان المحادثات مع السادات في كامب ديفيد على نقطتين :

١ ـ الوجود العسكري الاسرائيلي في الضفة والقطاع ٠

٢ ـ ترك السيادة على هذه الاراضي مفتوحة ٠

● بيغن ومشروع الحكم الذاتي

ولعل ابرز واوضح موقف للعدو الاسرائيلي هو الذي اعلنه وكرر التأكيد عليه مناحيم بيغن والذي يتلخص في النقاط التالية :

١ ـ الضفة والقطاع هي عبارة عن مناطق « محررة » واصر على التسمية العبرية للضفة (يهودا والسامرة) قبل واثناء وبعد المفاوضات مع السادات ، وبالتالي فان مسألة السيادة الاسرائيلية على هذه المناطق لا تقبل التجزأة ، او الانحسار العسكري عن « الاراضي المحررة » وذلك بفهم توراتي استعماري ، اذ لا يمكن التفريط بمسألة « الامن والسلام الاسرائيلي » وقضية العمق الجغرافي اللازم لامن اسرائيل ، حيث ان حكومة الليكود ومحورها حزب مناحيم بيغن (حيروت) والذي رفع مذ كان في صفوف المعارضة شعار « ولا شبر ارض » آي عدم التخلي او الانسحاب من اي شبر من الارض العربية المحتلة ، ومن هنا كان تشجيع « الليكود » الحاكم لزرع الارض المحتلة بالمستوطنات ، واذ ذاك ـ فان الليكود بشخص زعيمه بيغن على استعداد للبحث في صيغة تدخل العنصر الفلسطيني ضمن مشروع « الادارة المحلية » في ادارة شؤون الضفة والقطاع ولكن ليس على حساب بقاء السيطرة والتحكم الاسرائيلي باوضاع المنطقتين ٠

٢ ـ رفض فكرة الدولة الفلسطينية على حدود « اسرائيل » حتى « ولو صوت المجلس الذي سيشكل بموجب مشروع الحكم الذاتي الى جانب اقامتها » وكما يقول بيغن فان « الجيش الاسرائيلي سيمنع اقامة دولة فلسطينية » ٠

ـ عدم السماح لسكان الضفة والقطاع باقامة علاقات مع اية دولة اجنبية او الاحتفاظ بجيش ٠

٤ ـ الشؤون الامنية والعسكرية للضفة والقطاع مسألة اسرائيلية وليست من اختصاصات المجلس الاداري او سلطات « الحكم الذاتي » ٠

٥ ـ ترك الباب مفتوحا لمشاركة الكيان الاردني في مسألتي الامن والسيادة للضفة والقطاع ٠

وفي اطار تهويد الضفة والقطاع فقد باشرت سلطات العدو الصهيوني بتنفيذ مجموعة من الاجراءات والسياسات الالحاقية ، الاقتصادية والادارية :

■ ربط كهرباء المناطق المحتلة بشركة كهرباء اسرائيل ، اضافة الى توحيد خطوط الهاتف ٠

■ اقامة مشاريع اقتصادية مشتركة برأسمال يهودي ـ عربي في الضفة الغربية وقطاع غزة ٠

■ فتح مجموعة من فروع « بنك لئومي » في الضفة والقطاع ، وكذا انشاء « انشاء البنك الاسرائيلي ـ العربي » في هذه المناطق ٠

■ التحكم بمصادر المياه ، لاحكام قبضة العدو في شتى مناحي الحياة العربية في الضفة والقطاع ٠

■ خلق مجموعة من المستفيدين من الاحتلال ـ طبقة طفيلية من الوكلاء التجاريين ـ لمنتوجات العدو ، حيث تصبح لهذه الشريحة البورجوازية السمسارة مصالح مرتبطة بالاحتلال تنمو بنمو الثروة والمكاسب التي تتحقق مع استمرار العلاقة بالكيان الصهيوني ٠

■ بقاء القدس الموحدة عاصمة لدولة « اسرائيل » ٠

لقد قامت الادارة الامريكية بدورها الامبريالي على اكمل وجه ، حيث سهل لها السادات الوصول الى ما خططت له بالتعاون مع العدو الاسرائيلي

● اتفاقية كامب ديفيد ومستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة

ومن الضروري ان نسجل هنا اهم البنود التي وردت في اتفاقية كامب ديفيد وتناولت مستقبل الضفة الغربية وغزة ليتبين ان المشروع الذي طرحه بيغن وجد صدى لدى الامريكان واستفيد منه في بلورة مشروع الاتفاق الذي وقع عليه في كامب ديفيد ٠

١ ـ ينبغي ان تشترك مصر واسرائيل والاردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها ـ وتم الاتفاق على تحقيق هذا الهدف على ثلاث مراحل :

أ ـ تتفق مصر واسرائيل انه لضمان ثقل السلطة سليما بالنسبة للضفة والقطاع فلا بد من ترتيبات انتقالية لفترة لا تتجاوز الخمس سنوات ولتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة والقطاع فان الحكومة الاسرائيلية العسكرية وادارتها المدنية ستنسحبان بمجرد انتخاب سلطة حكم ذاتي ، والاردن ستكون مدعوة للانضمام للمباحثات على اساس هذا الاطار ٠

ب ـ تتفق مصر واسرائيل والاردن على وسائل اقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة والقطاع وقد تضم وفدا يضم مصر والاردن ووفدا من الفلسطينيين من الضفة والقطاع او فلسطينيين آخرين وفقا لما يتفق عليه ٠

ج ـ سيكون هناك بعد انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية اعادة توزيع للقوات الاسرائيلية التي ستبقى في مواقع امن معينة ، وستتضمن الاتفاقية ترتيبات لتأكيد الامن الداخلي والخارجي والنظام العام ، وسيتم تشكيل قوة شرطة محلية قوية قد تضم مواطنين اردنيين بالاضافة الى ذلك ستشترك القوات الاسرائيلية والاردنية في دوريات مشتركة ، وفي تقديم الافراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان امن الحدود ـ ستبدأ الفترة الانتقالية ذات الخمس سنوات عندما تقوم سلطة حكم ذاتي (مجلس اداري) في الضفة والقطاع ٠

د ـ سيتم اتخاذ كل الاجراءات والتدابير الضرورية لضمان امن اسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها ، وللمساعدة على توفير مثل هذا الامن ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية ، وستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر بالضباط الاسرائيليين والاردنيين والمصريين المعنيين لبحث الامور المتعلقة بالامن الداخلي ٠

٢ ـ خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر واسرائيل والاردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها باستمرار وتقرر باتفاق الاطراف صلاحيات السماح بعودة الافراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة في ١٩٦٧ مع اتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع الاضطراب ٠

● الموقف الامريكي

لقد قامت الادارة الامريكية بدورها الامبريالي على اكمل وجه ، حيث سهل لها السادات الوصول الى ما خططت له بالتعاون مع العدو الاسرائيلي ، وتم التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد المعلنة والسرية والتي تعني في النهاية انتصار المشروع الامبريالي ـ الصهيوني لتركيع المنطقة ، واعطاء الكيان الصهيوني واحتلاله الارض العربية الشرعية وشهادة الميلاد الرسمية من اكبر دولة عربية ، وحقق كارتر وحزبه الديمقراطي اكبر نصر سياسي في تاريخه اذ ساهم وتشرف على اعقد مفاوضات لاعقد مشكلة في تاريخ الصراع العسكري والسياسي دامت ثلاثون عاما ونجح عبر السادات ـ الاداة الطيعة ـ في التوصل الى اتفاقيات كامب ديفيد والتي ستشكل عند تنفيذها البوابة الكبيرة للمصالح الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط ، وكذا الاسهام الفعال في نجاح « المشروع الصهيوني » مرحليا ، وحسب تصور بيغن لمستقبل الامور في المنطقة : فان تحقق السلام مع مصر سيشجع استثمارات اليهود والامريكيين في المنطقة ٠

وفيما يتعلق برؤيا الامبريالية الامريكية لمستقبل الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن اطار مشروع الحكم الذاتي ، فقد لخص الموقف هارولد ساوندرز مساعد وزير الخارجية الامريكي اذ قال « ان المعادلة التي يجب التوصل اليها هي سلطة فلسطينية لا يهود اسرائيل ، وهذه هي المعادلة التي يجب ان نبقيها دائما ماثلة في اذهاننا ٠٠ وهو تصور متطابق الى حد بعيد مع وجهة النظر والرؤيا الاسرائيلية لمستقبل الضفة والقطاع ضمن استراتيجية ترتيب خارطة المنطقة بما يخدم المشروع الصهيوني التوسعي جغرافيا واقتصاديا ، حيث العلاقات الطبيعية بين الكيان الصهيوني ، ومصر بما فيها تبادل للتمثيل الدبلوماسي ستصبح امرا واقعا ٠

● اين موقع منظمة التحرير ؟

مشروع الحكم الذاتي اخرج منظمة التحرير الفلسطينية من اللعبة ، ولم يعطها اي حصة كما كان يتوقع البعض وخلافا لما كان ويعلنه السادات بان منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين ، اذ رفض الامريكان والاسرائيليين معا الفكرة من حيث المبدأ ، وأصر المفاوض الامريكي بان منظمة التحرير الفلسطينية ـ منظمة ارهابية ـ ورغم الاعتدال الذي ابدته قيادة المنظمة